الذكـــاء الاصطناعـي

مفهـومـــه - أهميـتـــه - أنمـاطـــه
التعاقـد مـن خلالـه - المسؤوليـة القانونيـة
وفقاً للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

الدكتورة
ناهد فتحي الحموري

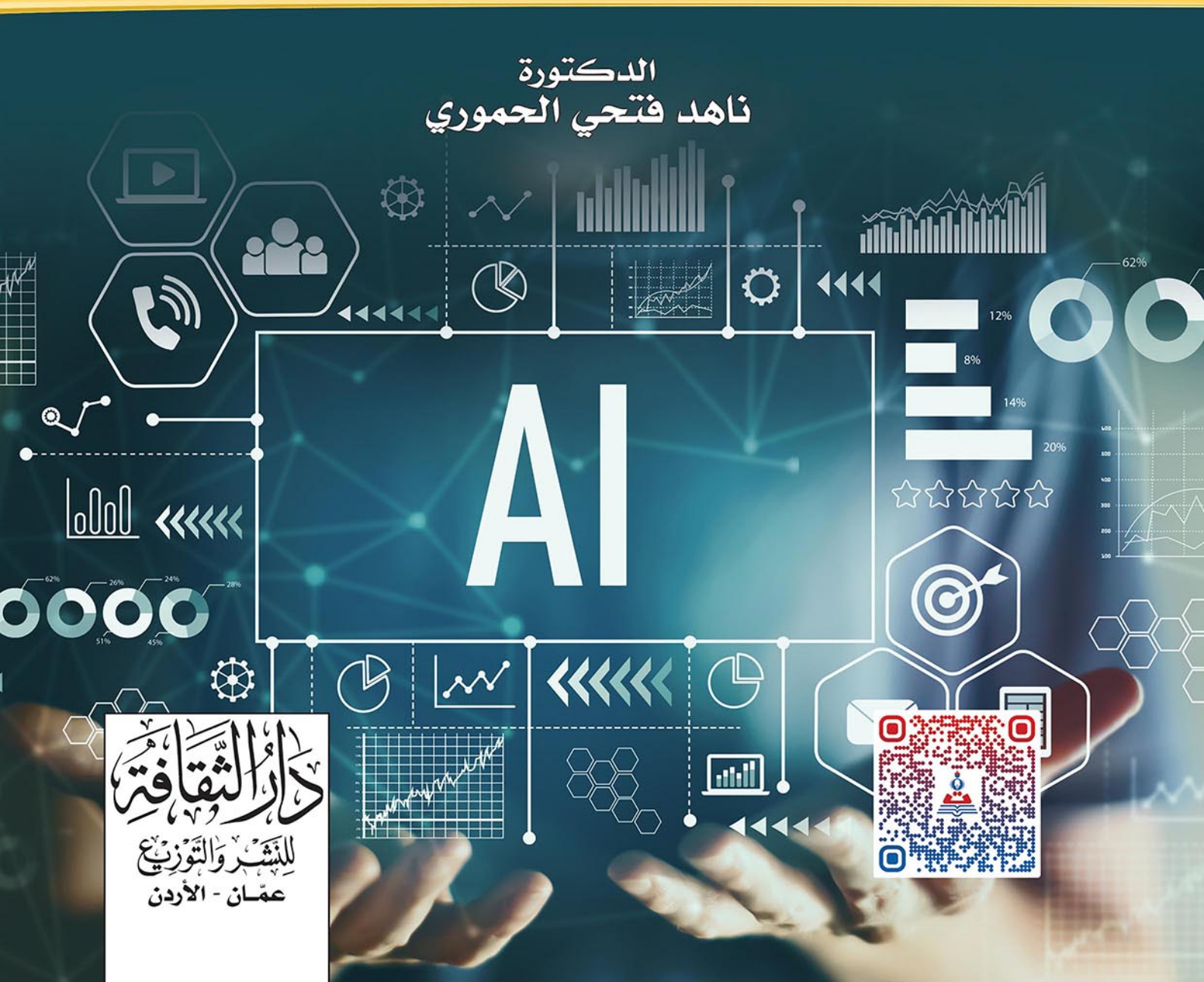

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

الذكـــاء الاصطناعـي

مفهـومـــه - أهميـتـــه - أنمـاطـــه
التعاقـد مـن خلالـه - المسؤوليـة القانونيـة
وفقاً للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

346 ,0220285
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2023/5/2542)
المؤلف: ناهد فتحي الحموري
الكتاب: الذكاء الاصطناعي
الواصفات: العقود الإلكترونية - الذكاء الاصطناعي - القانون التجاري
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-216-4

الطبعة الأولى 2024 م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

الذكـــاء الاصطناعـي

مفهـومـــه - أهميـتـــه - أنمـاطـــه
التعاقـد مـن خلالـه - المسؤوليـة القانونيـة
وفقاً للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

الدكتورة
ناهد فتحي الحموري

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ-2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صدق الله العظيم

(سورة النساء، من الآية: 113)

إهداء

نحن مدينون . .

لمن جعلنا نبصر شيئاً جميلاً في أنفسنا

إليك أستاذي ومعلمي الغالي . . **حسين الماحي**

أهدي ما خُطَّ بين دفتي هذا الكتاب

الفهرس

المقدمـــة 13

الفصل التمهيدي: الأطر القانونية الناظمة للعقود الدولية 17

المبحث الأول: العقود النموذجية والشروط العامة في التنظـيم القـانوني للعقـود الدولية 18

المطلب الأول: ماهية وخصوصية العقود النموذجيـة والشـروط العامـة فـي التعاقد الدولي 19

المطلب الثاني: دور العقود النموذجية والشروط العامة في التنظـيم القـانوني للعقود الدولية 26

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية في التنظيم القانوني للعقود الدولية 34

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الدولية في تنظيم العقود الدولية 34

المطلب الثاني: أبرز الاتفاقيات الدولية الناظمة للعقود الدولية 39

الباب الأول

الخطابات الإلكترونية المستخدمة في العقود الإلكترونية

الفصل الأول: ماهية الخطابات الإلكترونية المستخدمة في العقود الإلكترونية 50

المبحث الأول: تحديد ماهية الخطابات والعقود الإلكترونية 51

المطلب الأول: ماهية الخطابات الإلكترونية 51

المطلب الثاني: ماهية العقود الإلكترونية 69

المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة فـي التنظـيم القـانوني للتعـاملات والعقـود الإلكترونية 82

المطلب الأول: نهج الأمم المتحدة في تنظيم التعاملات والعقود الإلكترونية.... 82

المطلب الثاني: نهـج التشـريعات الوطنيـة فـي تنظـيم التعـاملات والعقـود الإلكترونية 91

الفصل الثاني: تكوين اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية 102
المبحث الأول: موجبات إصدار اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية 103
المطلب الأول: التحديات الموجبة لإصدار اتفاقية الخطابات..... 103
المطلب الثاني: التوافق والاختلاف بين اتفاقية الخطابات والقوانين النموذجية109
المبحث الثاني: نطاق انطباق اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية 127
المطلب الأول: نطاق انطباق اتفاقية الخطابات وقانون الأونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية..... 127
المطلب الثاني: محددات نطاق انطباق اتفاقية الخطابات 133

الباب الثاني

الحداثة في الوسائل الإلكترونية والتعاقد الدولي

الفصل الأول: ماهية الحداثة في التعاقد الإلكتروني باستخدام "الأجهزة الذكية"149
المبحث الأول: ماهية إنترنت الأشياء والأجهزة الذكية المستخدمة في التعاقد الإلكتروني 151
المطلب الأول: ماهية إنترنت الأشياء..... 151
المطلب الثاني: ماهية الأجهزة الذكية المستخدمة في التعاقد الإلكتروني 175
المبحث الثاني: القواعد القانونية الناظمة للتعاقد عبر برمجية الوسيط الإلكتروني 182
المطلب الأول: التقارب بين الأجهزة الذكية والوكيل الإلكتروني..... 182
المطلب الثاني: القواعد القانونية الناظمة لبرمجية الوسيط الإلكتروني 193
الفصل الثاني: كفاية القواعد القانونية الناظمة لقبول "الأجهزة الذكية" في التعاقد الدولي الإلكتروني..... 205
المبحث الأول: قبول الأجهزة الذكية وسيلة إلكترونية في التعاقد الإلكتروني..... 206

المطلب الأول: تحقيق الأجهزة الذكية المتطلبـات القانونيـة لقبولهـا وسـيلة إلكترونية في التعاقد الإلكتروني..... 206
المطلب الثاني: خصوصية برمجية الوسيط الإلكتروني في الأجهزة الذكية..... 215
المبحث الثاني: قبول أوامر الأجهزة الذكية خطابات إلكترونية والأدوار المسـاندة في التعاقد الدولي الإلكتروني..... 230
المطلب الأول: قبول الأوامر الصادرة عن الأجهزة الذكية خطابـات إلكترونيـة في التعاقد الدولي الإلكتروني..... 230
المطلب الثاني: دور الهواتف الذكية المتصلة بـالأجهزة الذكيـة فـي التعاقـد الإلكتروني..... 250

الخاتمـة..... 257
المراجـع 265

المقدمة

ارتبط نهج تطور البشرية بما يتم تقديمه من إنجازات علمية بشكل رئيسي، هذه الإنجازات التي نقلت مجتمعات من حقبة لحقبة أكثر تطوراً، فبعد أن شهدنا ونتيجة للإنجازات والتقدم العملي تحول صورة التعامل والتعاقد التقليدية لصورة إلكترونية، التي ما فتئت إلا وأن أصبحت اليوم هذه التعاملات والتعاقدات الإلكترونية جزءً من حياتنا، لنجد أنفسنا اليوم مجدداً على أعتاب مرحلة جديدة من الحداثة يقودها الذكاء الاصطناعي، بما لا يدع مجالاً للشك عن الأثر الواسع الذي سيلحق حياتنا وتعاملاتنا، ومن هنا كانت نواة دراستنا وأهميتها.

إن "انترنت الاشياء" كمصطلح افتراضي هو العنوان المُعبر عن المرحلة القادمة كمرحلة حداثة ستتغلغل في تفاصيل حياتنا خاصة مع تولد أنماط الأجهزة الذكية من أجهزة خدمية (أحادية التفاعل) وأجهزة تعاقدية (ثنائية التفاعل)، وأما من خلال هذه الأخيرة ستبرز صورة جديدة للتعاقدات باستخدام الأجهزة الذكية والبرمجيات المتأثرة بالذكاء الاصطناعي، لنجد انفسنا مقارنة بين يومنا هذا واليوم الذي سنعيشه بعد خمس او عشر سنوات ـ كتقدير بعيد ـ أمام سيناريو جديد فيما يخص آلية التعاملات والتعاقدات التي نقوم بها اليوم، وامام تطبيق متقدم كذلك جراء تدخل هذه الأجهزة في تعاملاتنا عامةً وتعاقداتنا على الخصوص، وأما مدى كفاية التنظيم القانوني القائم والنافذ أو وجوب تعديله أو اصدار تشريعات أخرى لتنظيم التعامل والتعاقد من خلال هذه الأجهزة، هو موضوع دراستنا والذي يثار كتساؤل بمجرد التطرق لهذه الحداثة التقنية.

ويتمثل التنظيم القانوني الذي تصدى مباشرة لهذه الحداثة التي كان لها أثرها المباشر في التعاملات والتعاقدات بـ (القوانين النموذجية والإسترشادية متمثلة بقانون الاونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لسنة 1996 وكذلك قانون الاونستيرال النموذجي بشأن التوقيع الإلكتروني لسنة2001 وقانون الاونستيرال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لسنة 2017 اضافة للاتفاقية الخاصة في التعاقد الدولي الإلكترونية المتمثلة باتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام الخطابات الإلكترونية

في العقود الدولية لسنة 2005، وما صدر علاوة على هذا التنظيمات القانونية الدولية من تشريعات وطنية والتي تتابعت بالصدور مع اصدار القوانين النموذجية بشأن التجارة والتوقيع الإلكتروني).

وإذا كان **"القانون كالمسافر يجب ان يكون مستعداً للغد، يجب ان يحمل بذرةَ التطور بذاته"** حيث أن رصانة واستقرار التشريع كقانون ناظم في المجتمع نابع من عمومية ومرونة قواعده القانونية وقابليتها لاحتواء ما يقدمه التقدم التقني ويطرح في المجتمع.

فمقابل مرتكزات الثورات العلمية المتعاقبة من شبكة معلومات عالمية تدرجت و تطورت من كونها شبكة مغلقة ومحدودة النطاق، لتصبح شبكة عالمية لحقها و مازال يلحقها التطور بشكل دائم جيل بعد جيل ليصل العالم الآن الى الجيل الخامس G5 من هذه الشبكة، وكذلك كان الحال بالنسبة للوسائل الإلكترونية، فبعد ان كنا نتحدث عن الحاسوب (الذي كان يشكل ،لتفرده وعدم منافسته من وسائل إلكترونية أخرى في التعاملات والتعاقدات، مصطلحاً رديفاً للوسائل الإلكترونية) وماتبعه كذلك من قبول الهاتف الذكي وسيلة إلكترونية في التعامل والتعاقد وذلك بانطباق عناصر الحياد التكنولوجي التي تشترطها التنظيمات القانونية لقبول جهاز او آلة كوسيلة إلكترونية عليه، لنبلغ لاحقاً من ذلك التطور حداً لبدء استخدام هذه الوسائل الإلكترونية من (حاسوب وهاتف ذكي) كأجهزة لن يتعدى دورها في كثير من الأحيان دور مساند لأجهزة ذكية سيكون محركها الاساسي هو الذكاء الاصطناعي.

ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة للوصول الى نتيجة وكذلك توصيات حول كفاية التنظيم القانوني الدولي والوطني في العالم المعاصر كتنظيمات قانونية شاملة ناظمة وقادرة على استيعاب المتغيرات المتلاحقة التي يحملها المستقبل القريب المنظور والمنعكسة عن التقدم التكنولوجي، وخاصة ونحن نتحدث عن تعاقدات باتت لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية، فغاية العقد والرغبة في اتمامه من قبل أطرافه تفوق اهمية ماهي جنسية الطرف الذي سيتم التعاقد معه وتفوق أهميةً امكانية تخطي حدود الدولة في العقود المنوي ابرامها أو تنفيذها فيها.

وبين الحداثة المتنامية في الوسائل الإلكترونية والتي لاتبعُد عن متناول القانونيين بالتنسيق مع القائمين عليها من تقنيين ـ حيث بات التقدم التقني يلح على

التوسع بهذا التنسيق وتكثيفه ـ، وكذلك التنظيم القانوني لهذه الحداثة، سنبحر في هذه الدراسة لتغطية محاور هذه الحداثة (متمثلة بالأجهزة والبرمجيات الذكية)، مستندين بذلك على النصوص التشريعية النافذة دون تحميل النص مالا يحتمل، بل سنقف على مواطن القصور في التشريع لنصل بالنهاية لتوصيات حيالها.

فنحن بمواجهة تنظيم قانوني لتعاملات وتعاقدات تتم في اطار حداثة تقنية لا تعرف الاستكانة والثبات فيما تفرزه من منتجات إلكترونية، والتي تلتقطها الأسواق وتروج لها رغبة بتحقيق الربحية والتنافسية والذي تلقى في الغالب الاعم استحساناً، مما يؤدي بالمحصلة لانتشار التعامل بها في المجتمع، الامر الذي يوجب معه على القانونيين من مشرعين وباحثين ودارسين وكذلك أصحاب القرار، القائمين على هذا القطاع التكنولوجي والقطاعات ذات العلاقة، التوجه لإعمال التشاركية الحقيقية والبدء بتنظيم مرحلة الحداثة خوفاً من مغبة الاستكانة مقابل التقدم المتسارع في هذا القطاع، فنحن نتحدث عن عصر عنوانه الذكاء الاصطناعي وأجهزة وبرمجيات ذكية سيتجاوز دورها الدور الخدمي في المجتمع، لتستخدم هذه الأجهزة كوسائل إلكترونية في ابرام وتنفيذ تعاقدات من قبل اشخاص المجتمع المعنويين من شركات ومؤسسات لتحقيق غاياتها وأغراضها وكذلك من قبل أشخاص طبيعيين لتلبية حاجاتهم ومتطلبات حياتهم الخاصة.

فعلى أعتاب المرحلة الحديثة التي ستتغلغل في تفاصيل حياتنا رويداً رويداً بأنماط الأجهزة الذكية والتي بدأت تشق طريقها إلينا، والتي نستقبلها كقانونيين بما هو قائم من تنظيمات قانونية نافذة، تبدو أهمية الوصول لنتيجة حول كفاية واستيعاب التنظيم القانوني لهذه الحداثة، بما يعني مدى قدرة هذا التنظيم على تجاوز التحديات القانونية الناشئة خاصة عن التعاقد باستخدام الاجهزة التي يفرزها التقدم التقني متمثلة بدراستنا بالاجهزة الذكية كنموذج عملي لهذه الحداثة سيرافقنا بمحاور البحث بهذه الرسالة.

ولعل البحث في التنظيم القانوني للتعاقدات الدولية الإلكترونية والحداثة فيها لا يَخفى معه الصعوبة التي قد تواجه اي باحث في هذا الإطار، فنحن فعلياً نتحدث عن تنظيمات قانونية دولية ووطنية لم تصل لحد الشمولية بما تحمله من أحكام قانونية ناظمة للتعاملات والتعاقدات الإلكترونية وما يطرأ عليها من حداثة، علاوة

على كونها ما زالت تنص على استثناءات من نطاق انطباقها ،واذا كان استثناء المعاملات ذات الطابع الاجرائي الوطني من نطاق انطباق الاتفاقيات الدولية مثلاً له مبرره، فإن استثناء العديد من المعاملات أو السندات أو استثناء بعض وظائفها كالتداول الإلكتروني للسندات القابلة للتداول بصورتها التقليدية من نطاق الانطباق لم يكن في الغالب الاعم إلا لوجود تحدي أو عائق في ايجاد صياغة او توليفة قانونية و/ أوتقنية لهذه المعاملات أو السندات والتعامل فيها إلكترونياً، وحيال ذلك فلنا ان نتخيل صعوبة البحث في التنظيم القانوني للحداثة التقنية التي لاتـرزح تعاملاتنا وتعاقداتنا بمعزل عنها وخاصة مع صعوبة حتى التكييف القانوني لهذه الحداثة التي تقبع في تحدٍ قائم بين التقدم التقني المستمر والتنظيم القانوني لها.

ومن ثم فإن محاولة الموازنة بين عدم اعاقة الحداثة التقنية (متمثلة بعصر الذكاء الاصطناعي) والتعامل والتعاقد من خلالها وامكانية شمولها بالتنظيم القانوني النافذ او التوصية للوصول لكفاية تشريعية توصلنا لتقنين عادل للتعامل بهذه التقنية هو ما كان بمحاولة واجتهاد منا بهذه الدراسة.

وسيتم البحث بهذه الدراسة في الحداثة التي طرأت على التعاملات والتعاقدات جراء التطور والحداثة التقنية وأهمها ما حملته منظومة انترنت الأشياء من أجهزة وبرمجيات ذكية، من خلال تحديد الاطر القانونية الناظمة للعقود الدولية ليتم الانتقالل احقا للبحث بالمرتكزين الرئيسين لهذه الدراسة والمتمثلان بالباب الأول والخاص بالتنظيم القانوني للحداثة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، لنتبعه ومن خلال الباب الثاني بالبحث في الحداثة في الوسائل الإلكترونية والتعاقد الدولي، وبين طيات الباب الأول سيتم البحث بماهية الخطابات الإلكترونية المستخدمة في العقود الإلكترونية وماهية هذه العقود الإلكترونية أيضا وبيان دور الأمم المتحدة في التنظيم القانوني للتعاملات والعقود الإلكترونية، وخاصة ما تعلق باتفاقية الامم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، لننطلق من هذا الأساس ليتم الانتقال وبتخصص أكثر ومن خلال الباب الثاني لبيان ماهية الحداثة في الوسائل الإلكترونية والتعاقد الدولي وكفاية القواعد القانونية الناظمة لها، في التعاقد الدولي الإلكتروني.